بهدف تنظيم الاستيراد واحلال المنتج المحلي بديلاً عن المستورد إضافة إلى زيادة الصادرات

وزارة الزراعة تعلن بدء تنفيذ برنامج الزراعة التعاقدية

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA
تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 14 جمادى الأولى 1446هـ | 16 نوفمبر 2024م | العدد 86 | أسبوعية | 12 صفحة www.agri-yemen.net

أكد أن الجميع يعول على الوزارة السمكية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

رئيس الحكومة يحث على التوسع في زراعة محاصيل الحبوب والاستغلال الأمثل للثروة السمكية

فعاليات واسعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية إحياء للذكرى السنوية للشهيد

الوزير الرباعي: إحياء المناسبة رسالة لكل الطغاة بصمود اليمنيين وعزمهم على الجهاد في سبيل الله

الزراعة التعاقدية

الطريق الأمثل لإحلال المنتج المحلي بديل المستورد

مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة البيضاء عبد الله العامري لـ "اليمن الزراعية"

- هناك توسع زراعي كبير واستصلاح للأراضي الصالبة بالمحافظة
- المحافظة تشتهر بزراعة التين وهو من أجود أنواع التين في الجمهورية اليمنية

صفحة | 06

الزراعة التعاقدية احدى آليات التسويق الزراعي

صفحة | 08

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 86 | السبت 14 جمادى الأولى 1446هـ | 16 نوفمبر 2024م

ناقش مع ممثلي القطاع الخاص أوجه التعاون الزراعية والسمكية المشتركة

الوزير الرباعي يدعو للارتقاء بقطاع الثروة السمكية بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة

اليمن الزراعية – خاص

ناقش وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، مع ممثلي القطاع الخاص، أوجه التعاون والتنسيق بين الغرفة التجارية ووزارة الزراعة والثروة السمكية.

وأكد اللقاء على أهمية تحشيد القطاع الخاص وتوجيه للعمل في ضوء منهجية الوزارة في جميع العناوين الهامة والاقتصادية الصناعية للنهوض بالقطاعين الزراعي والسمكي وتعزيز مصادر الأمن الغذائي في اليمن.

وحث اللقاء على تعزيز أواصر العلاقات وتنسيق التواصل المستمر مع الغرفة التجارية الصناعية بما يحقق تنمية زراعية صناعية موجهه آفاق التنمية في البلاد، خاصة في ظل ما تعانيه من أوضاع بسبب العدوان والحصار.

من جانب آخر ناقش اجتماع بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، آلية تنظيم أسواق الأسماك وضبط جودة المنتجات السمكية في اليمن، وذلك في إطار تعزيز أداء قطاع الثروة السمكية الذي يعد أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

وأكد الاجتماع الذي ضم عدداً من المختصين في القطاع السمكي، على

أهمية إعداد دليل شامل لتنظيم خدمات التسويق للمنتجات السمكية، وهو ما سيسهم في تحسين حركة الأسواق وفتح فرص تسويقية جديدة للصيادين والمزارعين.

وتطرق الاجتماع إلى أهمية تعزيز دور مراكز الإنزال السمكي في مناطق المحافظات الجنوبية، بالإضافة إلى مناقشة آليات الأتمتة في أسواق الأسماك لتحسين كفاءة العمليات التجارية.

وخلال الاجتماع أشار الوزير الرباعي إلى التحديات التي يواجهها القطاع السمكي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، مؤكدًا على أهمية تكاتف الجهود الحكومية والخاصة لضمان استدامة هذا القطاع الحيوي، معتبراً أن تحسين آليات السوق السمكي وتنظيمه، يعد خطوة أساسية في تعزيز قدرات هذا القطاع وتحقيق الأمن الغذائي.

وشدد الدكتور الرباعي، على ضرورة تحسين جودة الأسماك المعروضة في الأسواق من خلال آليات دقيقة في المراقبة والتفتيش، داعياً الجميع إلى العمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الأهداف المنشودة، والارتقاء بقطاع الثروة السمكية بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة في اليمن.

■ البرنامج سيتم تنفيذه لغرض الاستهلاك أو التصدير أو التصنيع وبهدف إحلال المنتج المحلي بديلاً عن المستورد

وزارة الزراعة تعلن بدء تنفيذ برنامج الزراعة التعاقدية

اليمن الزراعية – خاص

أعلنت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية البدء في تنفيذ برنامج الزراعة التعاقدية للمنتجات الزراعية وخامات الصناعات التحويلية لإحلال المنتج المحلي بديلاً عن المستورد.

وتسعى الوزارة إلى إحلال المنتجات الزراعية وخامات الصناعات التحويلية من المنتجات الزراعية بديلاً عن المستورد، كهدف استراتيجي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع المنتج المحلي بما يحقق خفض فاتورة الاستيراد وزيادة الصادرات من خلال تسويق المنتجات الزراعية والسمكية عبر برنامج الزراعة التعاقدية كأسلوب من أساليب التسويق الحديث.

وأوضح وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان علي الرباعي أن توجهات القيادة الثورية والسياسية وبرنامج حكومة التغيير والبناء، تؤكد على أهمية تنظيم الاستيراد، واحلال المنتج المحلي بديلاً عن المستورد، إضافة إلى زيادة الصادرات.

وأكد بأن الوزارة وبالتنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة قد قطعت شوطاً كبيراً في إدارة فاتورة الاستيراد، وتنفيذ برنامج سلاسل القيمة للمنتجات المحلية والعمل على تحسين الجودة وخفض الكلفة كأحد مكونات إدارة فاتورة الاستيراد، وبرنامج الزراعة التعاقدية.

ودعا وزير الزراعة جميع المستوردين والمصدرين والمصنعين إلى التفاعل الكبير مع البرنامج والإسراع في تقديم طلباتهم من المنتجات المحلية، وشراء المنتج المحلي بديلاً للمستورد، مشيراً إلى أن برنامج الزراعة التعاقدية سيتم تنفيذه لغرض الاستهلاك أو التصدير أو التصنيع.

وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

الوزير الرباعي: إحياء الذكرى السنوية للشهيد يجسد الوفاء لتضحيات الشهداء ويعزز ثقافة الجهاد في مواجهة الأعداء

فعاليات ثقافية بوزارة الزراعة والثروة السمكية وفروعها إحياء للذكرى السنوية للشهيد

اليمن الزراعية – خاص

نظمت خلال الأسبوع الماضي العديد من الفعاليات الثقافية لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية إحياء للذكرى السنوية للشهيد.

وخلال الفعالية التي نظمتها وزارة الزراعة أكد الوزير رضوان الرباعي أن إحياء هذه الذكرى يجسد الوفاء لتضحيات الشهداء ويعزز ثقافة الجهاد في مواجهة أعداء اليمن، وهي رسالة لكل الطغاة بصمود اليمنيين وعزمهم على الجهاد في سبيل الله.

وأكد أن التضحيات العظيمة التي قدمها الشهداء، وما سطروه من ملاحم بطولية ومواقف مشرفة، أثمرت عزةً ونصراً وكرامة ورفعت هامات كل اليمنيين، لافتاً إلى أهمية تخلّيد مآثر الشهداء وتضحياتهم في مواجهة قوى العدوان ومرتزقتهم، مبيناً أن إحياء هذه الذكرى يأتي عرفاناً بما سطره الشهداء من تضحيات دفاعاً عن الوطن وسيادته.

من جانبه أشار الناشط الثقافي زيد الوزير إلى أن الذكرى السنوية للشهيد هي محطة لتعزيز ثقافة الشهادة والاستشهاد في نفوس الأجيال، وتخليد مواقف ومآثر

الشهداء، واستبسالهم في مواجهة الأعداء دفاعاً عن الوطن وأمنه واستقلاله، داعياً إلى الاهتمام بأسر الشهداء وتوفير الرعاية لهم.

واعتبر الاهتمام بأسر وذوي الشهداء، واجباً على الجميع عرفاناً بتضحيات الشهداء الذين ضحوا في سبيل أن يظل الوطن حراً عزيزاً مستقلاً.

وعلى صعيد آخر أقيمت بصنعاء فعالية خطابية احتفاء بالذكرى السنوية للشهيد 1446ه، تحت شعار " تضحيات الشهداء أثمرت عزاً ونصراً وقوة".

وفي الفعالية التي نظمتها الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي والإدارة العامة للإحصاء الزراعي والإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية والإدارة العامة للإرشاد الزراعي والاتحاد التعاوني الزراعي، أكد أمين عام رابطة علماء اليمن الدكتور طه الحاضري على أهمية إحياء هذه المناسبة وفاء لدماء الشهداء والمبادئ والقيم التي ضحوا من أجلها.

واعتبر الاحتفال بالذكرى السنوية للشهيد محطة مهمة لتسليط الضوء على عظمة الشهداء ومكانتهم، و تضحياتهم ومآثرهم في الدفاع عن الوطن وسيادته واستقلاله، مشيراً إلى أن الوفاء للشهداء يتجسد من خلال الاهتمام والرعاية بذويهم، والسير على نهجهم.

من جانبه أشار أمين عام الاتحاد التعاوني الزراعي المهندس محمد القحوم، إلى أن إحياء الذكرى السنوية للشهيد يعكس عظمة الشهادة ومكانة الشهداء، معتبراً ذلك رسالة لأعداء الأمة على مضي اليمنيين في تقديم التضحيات وقوافل الشهداء حتى تحقيق النصر.

وأكد أنه بفضل تضحيات الشهداء، وصمود الشعب اليمني، أصبح اليمن يمتلك قراره السياسي، ويتّجه نحو النهوض في مختلف الجوانب، حاثاً على ضرورة الاهتمام بأسر الشهداء وذويهم ورعايتهم، عرفاناً بما قدمه الشهداء من تضحيات دفاعاً عن الوطن وأمنه واستقلاله.

بدورها نظمت المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم وقطاع الثروة السمكية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية فعالية خطابية بالذكرى السنوية للشهيد.

وخلال الفعالية أكد مدير فرع المؤسسة العامة للمسالخ بأمانة العاصمة أحمد إدريس على أهمية جعل هذه الذكرى محطة لاستلهام معاني الفداء والتضحية واستبسال الشهداء واستذكار مآثرهم والسير على دربهم حتى النصر.

وأشار إلى أن الشهداء قدموا أرواحهم دفاعاً عن الوطن في مواجهة الطغاة والمستكبرين، مؤكدا أن الشهداء رسموا بتضحياتهم طريق الحرية والعزة والاستقلال والانتصار على قوى العدوان.

من جهته أشار مدير الإحصاء بمؤسسة المسالخ محمد العديني والناشط زيد الوزير عن أسر الشهداء إلى أهمية إحياء ذكرى سنوية الشهيد ومواصلة التحشيد لمواجهة العدوان الأمريكي ونصرة لشعبي فلسطين ولبنان اللذين يتعرضان للجرائم الوحشية والإبادة من قبل قوى الطغيان أمريكا وإسرائيل.

تخللت الفعالية فقرات شعرية وإنشادية معبرة عن عظمة المناسبة وعطاء الشهداء.

ثمن الإنجاز المحقق في مجال زراعة القمح والتوسع في زراعة هذا المحصول الإستراتيجي

رئيس الحكومة الرهوي: الاستثمار الأفضل للأراضي الزراعية عامل أساسي لتعزيز الأمن الغذائي للشعب اليمني

اليمن الزراعية – صنعاء

حث رئيس حكومة التغيير والبناء أحمد الرهوي وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية على المضي في استغلال المزيد من الأراضي في زراعة محاصيل الحبوب واستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر والاستغلال الأمثل للثروة السمكية المتاحة حاليًا.

وشدد خلال زيارته للوزارة الأحد الماضي على ضرورة مواجهة ظاهرة الحفر العشوائي لآبار المياه واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين والعمل على وضع المعالجات المناسبة لتعويض المياه الجوفية المستهلكة للري عبر مشاريع حصاد مياه الأمطار.

وأكد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة عمل الوزارة بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة بما في ذلك السلطة المحلية لمواجهة مشكلة زراعة القات في القيعان الزراعية التي لوحظ بدء انتشار زراعة القات فيها، لافتًا إلى أن الاستثمار الأفضل للأراضي الزراعية في سهل تهامة وأبين ولحج ووادي حضرموت عامل أساسي لتعزيز الأمن الغذائي للشعب اليمني في الحاضر والمستقبل.

ولفت إلى أن الجميع يُعول على قطاعي الزراعة والثروة السمكية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارهما من القطاعات المتجددة وليس كالنفط والغاز المعرضين للنضوب، مثمنًا الإنجاز المحقق في مجال زراعة القمح والتوسع في زراعة هذا المحصول الإستراتيجي وغيره من المحاصيل الأساسية الحيوية كنتاج لتخلص اليمن من الهيمنة والوصاية الخارجية.

كما أكد على أهمية تفويض الصلاحيات في مختلف المستويات الإدارية وإخضاع الجميع للمتابعة والتقييم المستمر لمعالجة أي قصور في الأداء، موضحًا أن الجميع في هذه الوزارة وغيرها من الوزارات مطالب بالإنجاز وإحداث التغيير في الأداء والتأسيس السليم الذي يساعد أي حكومة قادمة على مواصلة البناء والتطوير.

وذكر الرهوي أن حضور الهمة والإرادة الصادقة ستسهم في معالجة الكثير من التحديات وإحداث التغيير والبناء الذي ينشده الجميع.

من جانبه استعرض وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور الرباعي أولويات عمل ونشاط الوزارة خلال الفترة الراهنة والتي تركز على ثلاثة مسارات، الأول منها يعمل على تصحيح السياسات وأساليب العمل الزراعية والسمكية والمائية بتنفيذ مشروعين أساسين.

وبين أن المشروع الأول يتمثل في الإطار الوطني للسياسات الزراعية والسمكية والمائية والذي وصلت نسبة الإنجاز فيه إلى 50 بالمائة بمشاركة أكثر من 120 مشاركًا من كافة القطاعات والأطراف والجهات ذات العلاقة.

ولفت إلى أن المشروع الثاني الذي يتم من خلاله إعداد الأسس العلمية والقواعد والشروط والمعايير والضوابط لبناء السياسات العامة بالوزارة في ضوء المنهجية القرآنية، تم الإنجاز فيه بنسبة 48 بالمائة، مشيرًا إلى أن عدد المشاركين في المشروع وصل إلى أكثر من ألف من الكوادر والفنيين والمختصين والأكاديميين.

وأفاد الدكتور الرباعي بأن المسار الثاني يُركز على تعزيز وتطوير التكامل الشعبي والرسمي في العمل على النهوض بالقطاع الزراعي والسمكي وتحقيق قوة دوره في خدمة الاقتصاد الوطني والحد من المشاكل الاقتصادية.

وقال: "تم من خلال هذا المسار إعداد استراتيجية إدارة فاتورة استيراد المنتجات الزراعية والسمكية وصناعاتها التحويلية وتوطينها وتنمية صادراتها، مبيناً أنه تم في إطار تنفيذ الاستراتيجية تحديد 37 منتجًا كأولوية و17 دراسة سلسلة قيمة وسبعة أطر استراتيجية لمنتجات حيوية تشمل النخيل، المانجو، الطماطم، الفاصوليا، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة، البرتقال، مؤكدًا أنه تم إنجاز ما يقارب 40 بالمائة مما تم تحديده خلال العام الجاري.

كما استعرض الوزير الرباعي، ما أنجزته وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية وتحزيمه في مجموعة من المجالات التي تشمل البناء المؤسسي، البناء المجتمعي، الإرشاد والإعلام، الموارد الأرضية، البشرية، المائية، الثروة النباتية، الحيوانية والتسويق والخدمات بإجمالي 69 مشروعًا ونشاطًا.

ولفت إلى أهمية تعاون مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة مع الوزارة فيما يخص مجالات العمل المشتركة، وبما يخدم مستوى التنفيذ والتطوير في هذا القطاع الحيوي، مشيرًا إلى برنامج وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية فيما يتصل بتغذية المياه الجوفية في المناطق الزراعية ومواجهة الحفر العشوائي للآبار الذي يستنزف المياه الجوفية بشكل جائر.

مؤسسة الحبوب تدشن حصاد الموسم الخريفي بالسهل التهامي ومزرعة سردد

اليمن الزراعية – صنعاء

دشنت المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب الأربعاء الماضي حصاد الموسم الخريفي 2024م، في السهل التهامي ومزرعة سردد الإنتاجية برعاية وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية ومحافظة الحديدة.

وخلال التدشين أشار القائم بأعمال المدير التنفيذي للمؤسسة المهندس صلاح المشرقي، إلى أن التدشين يأتي في إطار القيادة الثورية والسياسية بالتوسع في زراعة محاصيل الحبوب وخصوصاً الذرة الرفيعة، التي تشتهر بها محافظة الحديدة.

ولفت إلى أن التدشين بمزرعة سردد التابعة لمؤسسة الحبوب شمل حصاد محاصيل الذرة الرفيعة والدخن والسمسم والذرة الشامية، مبيناً أن هذا الموسم شهد توسعاً كبيراً من حيث المساحة المزروعة وكمية الإنتاج نتيجة الأمطار الغزيرة.

وأوضح المشرقي أن المؤسسة تسعى للاستفادة من محاصيل الحبوب التي سيتم حصادها وتخزينها كبذور يتم توزيعها على المزارعين في مناطق السهل التهامي، مؤكداً أن المؤسسة ستقوم خلال الموسم القادم بتوفير طلبات الجمعيات الزراعية والمزارعين من بذور محاصيل الذرة الحمراء الرفيعة والسمسم والدخن، والذرة الشامية، إلى جانب تلبية احتياجات التوسع

في المساحات الزراعية في الصحراء من تلك البذور.

وأفاد بأن المؤسسة قامت عبر الباحثين والمهندسين الزراعيين في الحديدة وبالتعاون مع السلطة المحلية بزراعة مساحات شاسعة بأكثر من 80 كيس قمح من الأصناف المناسبة للبيئة التهامية، كتجارب بحثية، في بعض المناطق الملائمة لزراعة القمح.

من جانبه أكد رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة علي هزاع أهمية تدشين موسم حصاد الذرة الرفيعة التي تعتبر من أهم المحاصيل في السهل التهامي، مبيناً أن وادي سردد يعتبر من أهم وديان السهل التهامي.

ولفت إلى أن أودية مور وزبيد ورماه ستشهد تدشين حصاد محاصيل زراعية أخرى.. حاثا المزارعين على اتباع الخطوات الصحيحة والطرق السليمة، في الحصاد وانتخاب بذور للموسم القادم لضمان إيجاد مخزون من البذور التي تعتبر أهم ركيزة أساسية في المعاملات الزراعية.

ودعا هزاع الجهات المعنية إلى إقامة دورات تدريبية للمزارعين حول معاملة ما بعد الحصاد ليكون هناك وعي بطرق ووسائل التخزين السليمة للبذور.

بدوره أوضح مدير مزرعة سردد الدكتور نجيب أبو الرجال، أنه تم زراعة مساحة 120 هكتارا من محصول الذرة الرفيعة الحمراء، بالإضافة إلى 30 هكتارا من محصول الدخن و15 هكتارا موزعة بالتساوي على محاصيل السمسم والذرة الشامية ومحصول محسن صنف ذرة رفيعة "سيبون".

وأكد أن هذا العام يتميز بإنتاجية مثلى، وستواصل المزرعة استصلاح باقي الأراضي والمساحات.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 86 | السبت 14 جمادى الأولى 1446هـ | 16 نوفمبر 2024م

الزراعـة التعاقـدية

سبيل التنمية الزراعية والاقتصادية

تعد الزراعة التعاقدية نظاماً زراعياً حديثاً يعتمد على اتفاق مسبق بين المنتج والمشتري لتوريد محاصيل محددة من حيث الكميات والجودة والسعر خلال فترة زمنية معينة. ويهدف هذا النظام إلى زيادة كفاءة الاستثمار في الموارد الزراعية، وتحسين دخل المزارعين، وتعزيز فرص الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي، إلى جانب تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

اليمن الزراعية - الحسين اليزيدي

ويوضح مسؤول وحدة الزراعة التعاقدية فؤاد السراجي أن الزراعة التعاقدية تُعد نظاماً زراعياً يعتمد على اتفاق مُلزم بين المنتج والمشتري لتوريد محصول معين بكميات وجودة وسعر متفق عليهما مسبقاً، خلال فترة زمنية محددة.

ويستعرض السراجي الأهداف التي تحققها الزراعة التعاقدية ومنها: زيادة معدل النمو في القطاع الزراعي، ورفع كفاءة استثمار الموارد المتاحة، وتحسين دخل المزارعين ومستوى معيشتهم، كما تسهم في فتح آفاق جديدة للاستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية، وتزيد من نسبة التصنيع المحلي للمنتجات الزراعية، وتعزز القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق المحلية والعالمية، مما يسهم في استغلال الفرص المتاحة وزيادة معدلات التصدير.

ويشير إلى أن الزراعة التعاقدية تمثل آلية فعالة لتحقيق التنمية الزراعية وترجمتها على أرض الواقع، وتعد من أفضل الحلول لتطوير نظم التسويق الزراعي، فهي تعمل على تحسين إنتاجية وجودة المحاصيل من خلال توفير مدخلات الإنتاج والدعم الفني والتكنولوجي من قبل الجهات المتعاقدة، ما يعزز توافق المنتجات مع المواصفات المطلوبة من الشركات التصديرية والتصنيعية، كما تسهم الزراعة التعاقدية في خفض تكاليف التسويق عبر التخلص من عمليات الشراء والنقل المتكررة، مما يزيد من أرباح المنتجين ويخفض الأسعار للمستهلكين.

ويذكر أن الزراعة التعاقدية لها عدة مزايا، منها أنها تقلل من الفاقد أثناء عمليات التسويق باستخدام تقنيات حديثة في الزراعة، والجمع، والتعبئة، والتخزين، ما يقلل من النفقات ويزيد من الكفاءة الاقتصادية، كما تسهم في زيادة معدلات التصنيع، حيث تساعد الشركات التصنيعية في الحصول على المواد الخام بالكميات والمواصفات المطلوبة، مما يضمن استمرارية عمليات الإنتاج بأسعار مجزية للمزارعين.

منسق الزراعة التعاقدية

وبحسب المدير التنفيذي لجمعية القطاع الغربي بصنعاء ماجد الجمالي، فإنه يوجد في الجمعيات منسق للزراعة التعاقدية، ومنسقي مجموعات على مستوى القرى والعزل، مشيراً إلى أن الجمعية تولي اهتماماً كبيراً للزراعة التعاقدية، حيث تتضمن مهام منسق الزراعة التعاقدية في الجمعية، و تسجيل المزارعين المهتمين بالانضمام إلى النظام، وجمع البيانات الإنتاجية، والإشراف على منسقي المجموعات الإنتاجية على مستوى القرى، وشرح بنود العقود وآلية العمل، وتوقيع العقود بين المزارعين والجمعية، كما تشمل مهامه زيارات ميدانية لمتابعة سير العمل، وتنظيم برامج تدريبية للمزارعين، والتنسيق في شراء وتوزيع المدخلات اللازمة، ومراقبة الإنتاج لضمان إتباع الممارسات الزراعية الموصى بها، والإشراف على عمليات الحصاد وما بعدها، والتنسيق في عمليات الاستلام والتسليم.

ويضيف: "تتمثل مهام منسقي المجموعات في التواصل مع المزارعين، وإدارة الاجتماعات، وتوعية المزارعين بأهمية الزراعة التعاقدية، واختيار المزارعين المؤهلين، وإعداد خطط زراعية أولية معهم، ورفع الاحتياجات اللازمة للجمعية، كما يقومون بالإشراف على عمليات الزراعة والتدريب، وتنسيق الحصاد، وتسهيل استلام المحاصيل، ورفع التقارير لمنسق الزراعة التعاقدية.

ويقول الجمالي: "يلتزم المزارعون المتعاقدون بزراعة المحاصيل المحددة وفق المساحات المتفق عليها، واتباع الممارسات الزراعية السليمة، والمشاركة في التدريبات والاجتماعات المقررة، كما يتعين عليهم الالتزام ببنود العقد، وإبلاغ المنسقين عن أية مشكلات قد تواجههم، واستخدام المدخلات في إنتاج المحاصيل المتعاقد عليها، وضمان حفظ البذور للمواسم القادمة.

دور الاتحاد التعاوني الزراعي

من جانب متصل يشير الأمين العام للاتحاد التعاوني الزراعي محمد مطهر القحوم إلى أن الزراعة التعاقدية تعتمد على وجود طرفين أساسيين، هما المنتج والمشتري، حيث يتم إبرام اتفاقيات بينهما، والزراعة التعاقدية تضمن شراء المحاصيل الزراعية بكميات ومواصفات وأسعار محددة مسبقًا.

ويوضح القحوم أن الزراعة التعاقدية ستعمل على تنظيم عملية التسويق الزراعي، وتعتبر حلاً فاعلا لمشكلات التسويق التي يعاني منها المزارعون في العديد من الدول، والتي ظهرت دراسات لتقييم سلبياتها وإيجابياتها.

ويرى أن تجربة الزراعة التعاقدية في اليمن بدأت -بفضل الله- في وقت وجيز، حيث تم التعاون بين التجار والجمعيات الزراعية لإبرام عقود لشراء محاصيل معينة مثل التمور والليمون، وفق مواصفات وكميات محددة، منوهاً إلى أن هذه التجربة شهدت نجاحاً ملموساً، خاصة في محافظات الجوف والحديدة، حيث تم توقيع عقود بين التجار والجمعيات التعاونية لإنتاج وتسويق التمور والليمون، ما أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية للمزارعين والتجار على حد سواء.

ويبين أن المرحلة المقبلة ستشهد توسعاً في الزراعة التعاقدية لتشمل محاصيل أخرى، مثل الذرة الشامية والسمسم، حيث يجري العمل حالياً على إبرام عقود مع الجمعيات المنتجة والتجار المستوردين لهذه المحاصيل، مؤكداً أن هناك دراسات أعدت حول سلسلة القيمة لهذه المحاصيل، مما يساعد في تحديد مسارات الإنتاج للسوق المحلية والتصدير والتصنيع.

ويسلط القحوم، الضوء على بعض التحديات التي تواجه الزراعة التعاقدية في اليمن، ومنها مشكلات متعلقة بالتجار مثل تصاريح الاستيراد، وكذلك صعوبات يواجهها المزارعون والجمعيات التعاونية الزراعية في مراحل الإنتاج، مبيناً أن تدخلات غير مرغوبة من قبل بعض الوسطاء قد تؤثر سلباً على نجاح العقود بين الجمعيات والتجار، مما يتطلب تدخل السلطات المحلية لضبط السوق، وتعزيز التزام الأطراف المتعاقدة ببنود الاتفاقيات.

ويقول القحوم: "رغم التحديات إلى أن هناك العديد من الإيجابيات، فالزراعة التعاقدية تؤدي لتحسين جودة المحاصيل، وتطوير الممارسات الزراعية، وضمان التسويق للمحاصيل، وتقليل مشكلات الفاقد أثناء عمليات التسويق والنقل، فعلى سبيل المثال، تحدث عن التجارب الناجحة في زراعة وتصدير محاصيل مثل الثوم، حيث أدى الانتقال إلى الزراعة التعاقدية إلى تحسين طرق الحصاد والتجفيف والفرز، مما أسهم في تعزيز الجودة وزيادة العائدات.

ويرى القحوم أن نجاح الزراعة التعاقدية يعتمد على التعاون الوثيق بين الجمعيات التعاونية الزراعية والتجار والمستوردين، مشيداً بدور الشركاء في وزارة الزراعة واللجنة الزراعية في دعم هذه المبادرة.

ويدعو القحوم إلى المزيد من التوعية للمزارعين حول أهمية الالتزام بالممارسات الزراعية السليمة، بما يضمن تحسين الإنتاج وزيادة الكفاءة التسويقية، معرباً عن تفاؤله بمستقبل الزراعة التعاقدية في اليمن.

وفي السياق يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور يحيى السقاف أستاذ المالية العامة بجامعة صنعاء أن الزراعة التعاقدية تمثل نموذجاً للتكامل الرأسي، حيث يتفق المزارع والمشتري مسبقًا على كمية وسعر محدد للمحصول، مما يوفر للمزارع عائدًا ثابتًا ويضمن تسويق منتجه.

وينوه السقاف إلى أن هذا النظام يسهم في تنمية القطاع الزراعي اليمني عبر زيادة الاستثمار وتعزيز الصادرات، ورفع دخل المزارعين، إضافة إلى محاربة احتكار المحاصيل.

ويشير إلى أن اليمن يمتلك إمكانيات كبيرة نظرًا لتنوع تضاريسها ومواردها الزراعية وبالزراعة التعاقدية سنحقق الاكتفاء الذاتي، إلا أن المساحة المزروعة فعليًا لا تزال محدودة، مما دفع الدولة لتشجيع الإنتاج المحلي ضمن خطط لتحسين الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وفيما يخص التسويق الزراعي، يذكر السقاف أن هناك تحديات كبيرة، أبرزها ضعف التمويل، وارتفاع تكاليف التسويق بسبب تعدد الوسطاء، مؤكداً على ضرورة تطوير سياسات تسويقية فعالة تواكب زيادة الإنتاج لضمان استدامة لنمو القطاع الزراعي وتحسين العوائد للمزارعين.

القحوم: الزراعة التعاقدية تضمن شراء المحاصيل الزراعية بكميات ومواصفات وأسعار محددة مسبقاً

السراجي: تسهم الزراعة التعاقدية في فتح آفاق جديدة للاستثمار في القطاعات الزراعية والصناعية

الجمالي: يوجد في الجمعيات منسق للزراعة التعاقدية ومنسقي مجموعات على مستوى القرى والعزل

السقاف: اليمن يمتلك إمكانيات كبيرة نظراً لتنوع تضاريسها ومواردها الزراعية وبالزراعة التعاقدية سنحقق الاكتفاء الذاتي

جمعية جبل المحويت

أنموذج رائد في العمل التعاوني الزراعي

اليمن الزراعية - رضوان الشارف

تأسست جمعية جبل المحويت التعاونية الزراعية لمنتجي الحبوب في 1 يناير 2020 في مديرية جبل المحويت بمحافظة المحويت، بهدف تطوير إنتاج الحبوب والمحاصيل النقدية، بالإضافة إلى تعزيز الثروة الحيوانية وتربية النحل بجودة عالية، لتحقيق تنمية مستدامة مبنية على الموجهات القائمة على هدى الله والمشاركة المجتمعية.

ومنذ إنشائها، تسعى الجمعية إلى تقليل فاتورة استيراد الحبوب والبقوليات من خلال تشجيع المجتمع المحلي على زيادة المساحات المزروعة، ودعم المنتجين بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

بدأ رأس مال الجمعية عند تأسيسها بـ 3,225,000 ريال يمني وعدد 550 مساهمًا، ووصل اليوم إلى 7,000,000 ريال يمني، بمشاركة 1,100 مساهم يمتلكون 1,350 سهمًا.

الهيكل الإداري

واستثمرت الجمعية في تدريب وتأهيل كوادرها، حيث دربت مديرًا تنفيذيًا، وضابطي قروض، ومحاسب مالي، بالإضافة إلى منسقي وحدات مثل وحدة الديزل والبذور، وباحثين اجتماعيين ومرشد زراعي.

كما قامت ببناء قدرات الهيئة الإدارية في مجالات الإدارة والتخطيط وإعداد التقارير الفنية، تم تدريب 30 فارسًا تنمويًا و37 عاملًا في مجال الصحة الحيوانية، إلى جانب تدريب وتأهيل الإدارة التنفيذية للوحدات المختلفة، كما نظمت الجمعية زيارات ميدانية دورية للعزل والقرى لتعزيز الوعي بأهمية الجمعيات التعاونية والمشاركة في المبادرات المجتمعية.

نجاحات

ونجحت الجمعية في تأسيس شراكات فعالة مع شركاء التنمية لدعم المزارعين في مختلف مراحل الإنتاج الزراعي، كما عملت على تعزيز العمل التعاوني والاستثماري في المجالات الزراعية والحيوانية والصناعية، مما أسهم في تحسين مستوى الدخل وتعزيز الاقتصاد المحلي. تلتزم الجمعية بقيم الشفافية، والمصداقية، والعمل الجماعي الطوعي، بالإضافة إلى تعزيز روح الفريق الواحد والالتزام بالمسؤولية والعدالة.

تُركز الجمعية على إنتاج الحبوب والمحاصيل الزراعية بأقل التكاليف وتحسين جودة الإنتاج. كما تهدف إلى زيادة الثروة الحيوانية وتربية النحل، وتطوير أساليب تسويق المنتجات المحلية بشكل منظم لرفع دخل المزارعين والمنافسة في الأسواق. تعمل الجمعية أيضًا على استخدام التقنيات الحديثة وتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، إلى جانب تقديم الدعم الفني والمالي للمزارعين.

كما تسعى الجمعية إلى تنظيم عمليات التمويل بالتعاون مع شركاء التنمية والجهات المانحة لتوفير المعدات الزراعية وتقديم القروض البيضاء الميسرة. وتستهدف أيضًا تعزيز الزراعة التعاقدية لحل مشاكل التسويق التي كان يعاني منها المزارعون في الماضي.

مشاريع

وفي مجال الري، عملت الجمعية على إنشاء حواجز وسدود مائية لحصاد مياه الأمطار واستصلاح الأراضي الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة والشركاء المحليين. كما اهتمت بتوفير أنظمة الطاقة الشمسية وشبكات الري الحديثة من خلال برامج القروض، والتنسيق مع الهيئات والمؤسسات المحلية لمعالجة الآفات الزراعية وتوفير المعدات الزراعية للأعضاء والمزارعين في المنطقة.

كما أولت الجمعية اهتمامًا خاصًا بتطوير مهارات المرأة في المجال الزراعي، مما يعزز دورها في المجتمع المحلي. وأطلقت قاعدة بيانات تشمل حصرًا للأراضي الزراعية المهملة والمنشآت المائية، وجمعت بيانات ذوي الاحتياجات الخاصة وفئات المعاقين وأسر الشهداء والجرحى من خلال فرق الإقراض.

وقدمت الجمعية حوالي 3,000 شتلة من البن للأعضاء مجانًا، كما وزعت 2 طن من بذور القمح والبقوليات كقروض ميسرة عبر المؤسسات التنموية. أعدت دراسات جدوى لمشاريع التمكين الاقتصادي، وقدمت 12 نظامًا للطاقة الشمسية وشبكات الري بقيمة 11 مليون ريال كقروض بيضاء.

تمكنت الجمعية من تسويق 15 طنًا من محصول الذرة الشامية بالتعاون مع الجهات المعنية، وأجرت حملات بيطرية لتطعيم الثروة الحيوانية بواسطة متطوعي الصحة الحيوانية المدربين.

بهذا النموذج التعاوني الناجح، تستمر جمعية جبل المحويت التعاونية في تعزيز التنمية الزراعية والاقتصادية في المنطقة، من خلال توسيع رقعة الإنتاج المحلي ودعم المزارعين لتحقيق اكتفاء ذاتي مستدام وتحسين جودة الحياة للأعضاء والمجتمع المحلي.

معالم زراعية

خمسة عشر

محمد صالح الحيلة

خمسة عشر(خمستعش) باللهجة الدارجة في معظم مناطق اليمن.

هو اقتران القمر مع الثريا مساء 14 ليل 15 من الشهر الهجري المقابل لشهر نوفمبر من كل عام ميلادي ويصادف هذا العام 1446 هـ يوم السبت 16 نوفمبر 2024 م

وهو معلم من معالم الشتاء الزراعية ومدته 28 يوما، يسمى عند المزارعين جَحْر الشتاء (بفتح الجيم وسكون الحاء) لأن درجات الحرارة ترتفع نسبيا مقارنة بما سبق، وفيه يتم حراثة وتقليب الأرض التي تزرع اشجار اللوز كما يتم سقي اشجار اللوز التي لم تزهر بعد تقليب التربة، اما التي تفتحت ازهارها فإنه لايتم سقيها لأن السقي يؤدي الى تساقط الازهار.

كما يقوم بعض المزارعين المتوفرة لديهم المياه بسقي العنب والسقي في هذا الوقت لايفيد شجرة العنب، وفيه يتم حصاد المحاصيل الزراعية مثل الذرة والمحاصيل الاخرى التي تم زراعتها تزامنا مع بداية موسم امطار علان، ويقوم المزارعون في هذا المعلم بحراثة وتجهيز الأراضي الزراعية التي تم حصاد محصول موسم الصراب استعداداً لموسم القياض. وسيقوم المزارعون بالمذرا في اوأخر معلم ثلاثة عشر(ثلتعش).

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 86 | السبت 14 جمادى الأولى 1446هـ | 16 نوفمبر 2024م

مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة البيضاء عبد الله العامري في حوار مع "اليمن الزراعية":

نسعى للتوسع الزراعي الكبير ونعمل على إنشاء الحواجز المائية والسدود وتنفيذ المبادرات وفقاً لموجهات القيادة

أكد مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة البيضاء عبد الله العامري أن النشاط الزراعي هو الأكثر أهمية في المحافظة والمصدر الرئيس للدخل لمعظم المواطنين، مشيراً إلى أن هناك توسع زراعي كبير، واستصلاح للأراضي الصالبة والمتروكة في ظل القيادة الثورية لتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي.

وقال العامري في حوار خاص مع صحيفة "اليمن الزراعية" إن هناك مشاريع متعددة يتم العمل عليها من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالقطاع الزراعي في المحافظة.

حاوره / أيمن قائد

■ بداية، لو تعطونا نبذة عن أبرز المقومات الزراعية والموارد الاقتصادية التي تمتلكها محافظة البيضاء؟

في البداية نرحب بكم وبصحيفة اليمن الزراعية التي لها الدور الكبير في نقل ونشر العمل الزراعي والتنموي.

والواقع أن القطاع الزراعي في محافظة البيضاء، هو قطاع حيوي وهام، ويعتبر الركيزة الأساسية والاقتصادية؛ كونها محافظة زراعية، وتمتاز بخصائصها الطبيعية، والمناخية مثل معدلات سقوط الأمطار والحرارة المعتدلة صيفاً، والباردة شتاءً، وكذلك التربة، حيث تختلف أنواع التربة في المحافظة تبعاً لطبوغرافية المناطق والرطوبة، الأمر الذي أدى هذا إلى تنوع الإنتاج النباتي، وزيادة الإنتاج الحيواني.

ومحافظة البيضاء تتميز بغطاء نباتي متنوع، تختلف كثافته من منطقة إلى أخرى، وهناك العديد من المصادر المائية مثل الأمطار والمياه الجوفية والسطحية والحواجز المائية والسدود والغيول.

ويعد النشاط الزراعي هو الأكثر أهمية في المحافظة والمصدر الرئيس للدخل لمعظم سكان المحافظة، إذ نجد أن معظم السكان يعيشون في المناطق الريفية، ويمثلون حوالي 75%من سكان المحافظة، ومرتبطين ارتباطاً كاملاً، ومعتمدين في معيشتهم على الزراعة في ظل معدل النمو السكاني المتزايد سنوياً.

■ ما هي المحاصيل الزراعية التي تزرع في البيضاء؟

يتنوع التركيب المحصولي في المحافظة ما بين محاصيل الحبوب، والبقوليات، والخضروات، والفواكه، كما يلي:

•الحبوب: الذرة الرفيعة، القمح، الشعير، الذرة الشامية.

•محاصيل البقوليات: الدجر(اللوبيا)، العدس، الفاصوليا، العتر الحالة والفول.

•الخضروات: البطاطس، الطماطم، البصل، ثوم، الكوسة، الكراث، البسباس، وغيرها من محاصيل الخضروات.

•الفاكهة: التين (الروم)(بلس)، البرقوق، التفاح، الفرسك، الرمان، الليمون، الجوافة، الزيتون، التوت وغيرها.

•المحاصيل النقدية: البن، السمسم، القات.

■ هل لديكم إحصائية حول المساحة التي تعتبر صالحة للزراعة وكذلك إحصائية أخرى للمساحة المزروعة في المحافظة؟ وهل هناك توسع في زراعة المحاصيل في ظل الثورة الزراعية؟

لا توجد لدينا إحصائية دقيقة في الوقت الحالي، وإنما يمكنكم الرجوع إلى مصدر كتاب الإحصاء الزراعي للعام 2022م.

للعلم إن هناك توسع زراعي كبير واستصلاح للأراضي الصالبة والمتروكة في ظل القيادة الثورية الحكيمة ممثلة بالسيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي -يحفظه الله- والقيادة السياسية وقيادة المحافظة، ممثلة بالأخ المحافظ اللواء عبد الله علي إدريس، وتنفيذاً لموجهات السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي للتوسع، وزيادة الإنتاج والاعتماد على أرضنا وموردنا، وتقليل فاتورة الاستيراد للوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وتحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل الحصار والعدوان على بلادنا.

> **القطاع الزراعي في محافظة البيضاء يعتبر قطاعاً حيوياً وهاماً ويعد الركيزة الأساسية والاقتصادية للمحافظة**

> **هناك توسع زراعي كبير واستصلاح للأراضي الصالبة والمتروكة في ظل القيادة الثورية لتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي**

■ تشتهر محافظة البيضاء بزراعة التين.. ما هي العوامل التي ساهمت بزراعة هذا المحصول وماهي خطتكم للتوسع في زراعته؟

تشتهر المحافظة بزراعة التين، وتحديداً في مديرية ذي ناعم، ذو الثمرة الكبيرة، ويعتبر من أجود أنواع التين في الجمهورية اليمنية، والعوامل التي ساهمت في زراعة هذا المحصول هي التنوع البيئي والمناخي والتربة، وكذا الإهتمام من قبل العمليات الزراعية السليمة إضافة إلى أن محصول التين من المحاصيل المتساقطة الأوراق التي تجود زراعته في بعض مديريات المحافظة.

وتحت شعار الجبهة الزراعية من أجل النهوض بالقطاع الزراعي -بعون الله تعالى- وبدعم اللجنة الزراعية والسمكية العليا، وقيادة المحافظة تحقق حلمنا بإنشاء المشتل الزراعي المركزي التابع لمكتب الزراعة والري في مركز المحافظة، حيث تم تفعيل وتنشيط المشتل، وتم عمل حملة تقليم لجمع عقل التين وتكاثرها في المشتل، ومن خلال هذا المشروع الهام سوف نعمل على التوسع في زراعته في بقية مديريات المحافظة؛ كون إنتاجه وتسويقه سيكون مريحاً جداً للمزارعين، وأيضاً للحد من التوسع في زراعة القات بداية الموسم.

■ حدثنا عن أهمية الجمعيات الزراعية في النهوض بالقطاع الزراعي؟

أهمية الجمعيات الزراعية تسهم في القضاء على الفقر والبطالة من خلال تجميع عدد من الناس في خدمة المجتمع والنهوض به من مجتمع مستورد إلى مجتمع مكتفي ذاتياً، ومن خلال تحسين أساليب العمل والتوسع الرأسي والأفقي في الإنتاج من أجل رفع مستوى معيشتهم وحياتهم،كما إن الجمعيات التعاونية تعمل على استنهاض وتحفيز المجتمع كشريك أساسي في صناعة الجبهة التنموية، وإيجاد مشاريع تنموية هادفة، وإشراك كل فئات المجتمع في التنمية، كبار وصغار ونساء، وتنظيمهم في المجال التنموي للتغلب على العوائق التي تواجه في المجال البيئي والزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

■ كم عدد الجمعيات في البيضاء وما واقعها؟

عدد الجمعيات التي تم إشهارها هي سبع جمعيات زراعية، وهناك ثلاث جمعيات سيتم اشهارها قريباً إن شاء الله.

وواقع الجمعيات في تحسن من خلال دعمها بالبذور كقروض والديزل كقروض بيضاء، ومدهم بالحراثات والشيولات بسعر ساعة العمل بأقل ما يمكن من أجل زيادة التوسع، واستصلاح الأراضي الصالبة والمهملة وزراعتها بمحاصيل الحبوب والبقوليات.

■ماذا عن نسبة المبادرات المجتمعية في المحافظة وكيف تنظرون إلى أهميتها بشكل عام؟ وكيف تجدون تفاعل المجتمع معها؟

المبادرات المجتمعية، هي الخطوة الأولى لتلبية احتياجات المجتمع بنسبة كبيرة، وتبرز أهميتها من خلال معرفة المجتمع لاحتياجاته، حسب المنطقة والموارد المتوفرة فيها، ويعتبر ضعف تفاعل المجتمع أحد الصعوبات نتيجة ضعف الوعي المجتمعي بأهمية النهوض بالقطاع الزراعي.

■ المياه ركيزة أساسية للنهوض بالقطاع الزراعي.. ما واقعها في محافظة البيضاء؟

تعتبر محافظة البيضاء من المحافظات التي معدل هطول الأمطار السنوي قليل جداً، الأمر الذي لا يكفي لتغذية المياه الجوفية، ناهيك عن استخدام واستنزاف المياه في زراعة القات على حساب محصول الحبوب، وكذا الحفر العشوائي للآبار، ومصادر المياه متعددة في محافظة البيضاء من حيث السدود والآبار السطحية والجوفية والخزانات والكرفانات والبرك، إضافة إلى الأمطار الموسمية.

■ حصاد مياه الأمطار دائماً ما تحث عليه القيادة الثورية.. ماهي خططكم لتنفيذ هذه الموجهات؟

- تنفيذ المشاريع والمبادرات المجتمعية في إنشاء الحواجز المائية والسدود وحفر الآبار.
-الاهتمام بإنشاء الحواجز والسدود والخزانات والبرك والكرفانات للاستفادة من مياه الأمطار وتغذية المياه الجوفية.
-تنظيف المنشآت المائية الحالية من الرسوبيات والأتربة وصيانتها.
- التنسيق مع السلطة المحلية في المديريات لمنع شفط مياه السدود والحواجز لري القات، بالإضافة إلى عمل لائحة لإدارة وتشغيل هذه المنشآت.
-رفع الوعي المجتمعي بخطورة الاستنزاف الجائر للمياه وللعودة الجادة إلى الله والاستقامة.
-إعداد الدراسات الفنية للمنشآت المائية وتنفيذها.
-ادخال تقنية الري الحديث ورفع الوعي بين أوساط المجتمع.
-التنسيق مع السلطة المحلية والمياه بعدم الحفر العشوائي.

■كم عدد السدود والحواجز والخزانات

والبرك في محافظة البيضاء؟
يوجد في المحافظة مالا يقل عن (150) سداً وحاجزاً، وخزاناً، بالإضافة إلى البرك.

■يعد الإرشاد الزراعي جانباً هاماً في دعم وتحقيق التنمية والنهضة الزراعية.. ما الذي تحققه إدارة الإرشاد في البيضاء؟
إدارة الإرشاد الزراعي تعتبر جانباً مهماً في القطاع الزراعي؛ كونها تلعب الدور الأكبر في نشر التقنيات والأساليب الزراعية الصحية الحديثة والسليمة بين أوساط المزارعين بهدف تحسين وزيادة الإنتاج الزراعي من خلال العمل الارشادي التوعوي والنزول الميداني، والإجابة على جميع الاستفسارات التي تطرح من قبل المزارعين، وفروع الزراعة، كما أنها قامت بإعداد خطة ودراسة لتشكيل واستكمال المدارس الحقلية في بعض مديريات المحافظة، كما أنها قامت بعمل دراسة أولية وإحصائية لمربي النحل في ثلاث مديريات، ومن خلال هذا تم إقامة دورة تدريبية لعدد 200 نحال، ودعمهم بالأدوات والخلايا.
كما يستمر دورها في العمل الارشادي بشكل متواصل، وبلا انقطاع.

■ التسويق الزراعي حلقة مهمة في سلسلة العمليات الزراعية.. حدثنا عن أهميته وكيف يمكن تفعيل هذه الحلقة الهامة؟
يعتبر التسويق الزراعي حلقة متصلة اتصالاً مباشراً مع الإنتاج الزراعي، لتلبية احتياجات السوق المحلية والتصدير، ويحتاج إلى رؤية عملية بين العرض والطلب لتلبية التعامل بين الإنتاج والاستهلاك.

■بشكل عام.. ماهي أبرز النجاحات والإنجازات التي تحققت في المحافظة بالنسبة للقطاع الزراعي؟
أبرز الإنجازات هي:
- تعزيز مصادر المياه من خلال انشاء الحواجز والسدود والدعم بالمنظمات وشبكات الري للآبار.
- التوسع في المساحات الزراعية من خلال استصلاح الأراضي الزراعية.
- إقامة المشتل المركزي التابع لمكتب الزراعة في مركز المحافظة والذي من خلاله يتم إنتاج شتلات الفاكهة بصفة عامة والتين بصفة خاصة، وكذا الخضروات والحرفيات والزيت وغيرها من الشتلات.

> **المحافظة تشتهر بزراعة التين وتحديداً في مديرية ذي ناعم وهو من أجود أنواع التين في الجمهورية اليمنية**

> **الجمعيات الزراعية تسهم في القضاء على الفقر والبطالة وتعمل على استنهاض وتحفيز المجتمع كشريك أساسي في صناعة الجبهة التنموية**

■ تعتبر الثروة الحيوانية الجزء الآخر للقطاع الزراعي، ما واقعها في محافظة البيضاء وما الذي تقومون به لتعزيز هذا الجزء المهم؟
الثروة الحيوانية في محافظة البيضاء تعتبر من الموارد الرئيسية لتأمين الدخل لنسبة كبيرة من الأسر، بل إن الثروة الحيوانية لمئات الأسر تعتبر المصدر الأكثر لتأمين معيشتهم. وتمتلك محافظة البيضاء ثروة كبيرة، تصل إلى 700 ألف رأس؛ وذلك لما تتميز به المحافظة من وجود مراعي(غطاء) نباتي بمساحات واسعة، حيث استطاع الكثير من السكان الذين يمتلكون ثروة حيوانية استغلال المراعي المتوفرة في عموم مديريات المحافظة في رعي وتربية الأغنام والماعز والأبقار والجمال وغيرها.
ويقوم مكتب الزراعة بالعديد من الأعمال للحفاظ على الثروة الحيوانية منها:
-العمل التوعوي في أوساط المجتمع والمسالخ والجمعيات وأصحاب الثروة بعدم ذبح إناث وصغار الحيوانات.
-المعالجات اليومية للأمراض الحيوانية التي تصل إلى المراكز البيطرية.
-نزول البيطريين للمعالجات في المناطق والقرى بحسب البلاغات من الإخوة المزارعين.
-القيام بأعمال الترصد الوبائي والابلاغ عن الأمراض ومكافحتها.
-مكافحة مرض الدورة الحلزونية والطفيليات الداخلية والخارجية في جميع المديريات.
-الإبلاغ والمعالجة والتوعية لمرض الحمى القلاعية المنتشرة حالياً ونزول البيطريين القيام بالمكافحة والعمل.
-القيام بأعمال التحصين الروتيني لمرض الجدري وطاعون المجترات الصغيرة في حالة انتشارها في أي منطقة والتحصين الدوري لمنع انتشار الأمراض.

■ ما هي أبرز الصعوبات والاشكاليات أو المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي بشكل عام في محافظة البيضاء؟
-عدم توفر وسائل نقل المكتب، وكذا لفروع الزراعة بالمديريات.
-نقص الكوادر الزراعي والارشادي في المديريات.
-نقص الكادر البيطري.
-عدم وجود نفقات تشغيلية المكتب والفروع.

■ ما هي خططكم المستقبلية التي تسعون لتحقيقها بهدف التطوير والتوسع ولتحقيق التنمية و التغلب على الصعاب؟
-إنشاء الجمعيات الزراعية في جميع مديريات المحافظة.
-التوسع الرأسي والأفقي في المساحة وزيادة الإنتاج للوصول للاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي.
-استصلاح الأراضي الصالبة والمتروكة و المهملة .
- دعم المزارعين بالمنظومات.
-الاهتمام بإقامة المنشآت المائية واستغلال مياه الأمطار.
-التوسع في زراعة شتلات التين(البلس) في جميع المديريات.

■ كلمة أخيرة
أشكر كل العاملين في صحيفة "اليمن الزراعية" على طرح الأسئلة الموضوعية المتعلقة بالقطاع الزراعي، والتي تقدم من خلالها المعلومات المتعلقة بهذا القطاع الهام بمحافظة البيضاء.

فوائد ومزايا الزراعة التعاقدية ..

م / عبدالرحمن الدانعي*

تعد الزراعة التعاقدية أحد أهم آليات تحقيق أهداف التنمية الزراعية وإنفاذها على أرض الواقع من خلال التوفيق ما بين المصالح المتضاربة وكسر حلقات الاحتكار داخل المسلك التسويقي وتصحيح مسارها وإزالة التشوهات الجارية لكل من سعر المزرعة وعائد الوسيط وسعر المستهلك.
وتعتبر الزراعة التعاقدية آلية هامة للحد من معاناة المزارعين، خصوصاً في مجالات التسويق، وتطوير نظم الإنتاج، وجذب الاستثمار للقطاع الزراعي، كما أنها آلية رئيسية في تجميع صغار المنتجين الزراعيين باعتبارهم أحد المحركات الأساسية للنمو والتنمية الزراعية بالإضافة إلى ذلك أصبح الاهتمام بصغار الزراع ضرورة ملحة للنهوض بالقطاع الزراعي، باعتبارهم العصب الأساسي لتحقيق التنمية الزراعية.

مفهوم الزراعة التعاقدية

الزراعة التعاقدية هي الإنتاج الزراعي او الحيواني الذى يتم استنادا الى عقد بين المنتج والمشتري يلتزم بموجبه المنتج بالتوريد طبقا للكميات والأصناف والجودة والسعر وغيرها من الشروط التى يتضمنها العقد. حيث يتم إمداد المزارع بإحتياجاته من مدخلات مثل البذور والأسمدة والحراثة وغيرها من الإحتياجات التي يتطلبها المزارع و تتأسس العقود على التزام المزارع بإنتاج وتسليم منتج زراعى معين بكميات ومستويات جودة متفق عليها وفى خلال فترة زمنية محددة، وتشمل بعض العقود التزام المشترى سواء كان مصدراً أو مصنعاً أو تاجراً بتقديم بعض الخدمات الارشادية المتخصصة أو الخدمات التمويلية وذلك فى حدود متفق عليها ومدونة بالعقد

مزايا الزراعة التعاقدية.

-ضمان المزارع من تسويق منتجاته بسعر عادل وفقا للعقد الذي تم الاتفاق عليه مسبقا.
-تمكين المزارع من التوسيع في زراعة مساحة أكثر من أراضيه الزراعية .
-تساهم في رسم السياسة السوقية من حيث التحكم في كمية العرض والطلب على السلع الزراعية وهذا بدورة يساهم في جعل الزراعة موجهه حسب الطلب وهي آلية تجنب المزارع الخسارة والكساد.
-تساهم في تطوير الاستثمار الزراعي المحلي وذلك من خلال توجيه أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين للإستثمار المحلي بدل الاستيراد الخارجي
-تساهم في زيادة التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية وزيادة إنتاج المساحات المزروعة

أهمية الزراعة التعاقدية

-توفير عنصر الامان بالنسبة للمستثمرين والمزارعين وهذا حافز على زيادة التوسع والاستثمار
-رفع عوائد الأطراف المتعاقدة حيث يحصل كل من المنتج والمستثمر على عائد مناسب
-زيادة الصادرات كلما اتسعت حلقة الزراعة التعاقدية كلما زاد الإنتاج المحلي وتتمكن الدولة من التصدير
-توجيه الإنتاج نحو الطلب حيث أنه يتم إنتاج كمية محددة حسب طلب السوق سواء الأسواق المحلية أو الأسواق الخارجية حتى يتفادى المنتجين والمستثمرين الكساد الذي يؤدي إلى الخسارة
-رفع الكفاءة العمالية والتسويقية وذلك من خلال توفير إمكانية لتطوير أساليب الإنتاج وإحلال التنقية الحديثة في الإنتاج وهذا يساهم في زيادة الإنتاجية وخفظ تكلفة الوحدة
-تسهم الزراعة التعاقدية في زيادة معدل القطاع الزراعي في الإنتاج المحلي
-رفع كفاءة استهلاك مياه الري وذلك من خلال إحلال تقنيات ري حديثه تساهم في التقليل من استهلاك المياه وتقليل عدد العمال وتساهم في تحسين جودة المنتج وزيادة الإنتاجية
-تساهم الزراعة التعاقدية في خفظ تكاليف التسويق وذلك من خلال إيجاد إليه تسويقية تقلل من نسبة الهامش التسويقي وتقليل عدد الوسطاء والسماسرة وتحمي المنتجين من الهوامير والمتهبشين
-تعمل الزراعة التعاقدية على استقطاب الإستثمار في القطاع الزراعي الصناعي وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية لحماية المنتجين الزراعيين أو منتجي الآلات والمعدات الزراعية وكذلك للصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية
-الزراعة التعاقدية تعمل على توفير الإرشاد والمدخلات الزراعية للمزارعين وهذا بدوره يشجع الانتاج المحلي.
-كما أن الزراعة التعاقدية تحفز الدولة لدعم هذا القطاع من خلال توفير القوانين والتشريعات واللوائح التي تعمل على تسهيل الاستثمار المحلي وحفظ تكاليف الضرائب وتسهيل المعاملات وحماية المنتج المحلي وغيرها من الأمور التي تعمل على تشجيع الإنتاج المحلي
-الزراعة التعاقدية توفر إمكانية للبحث والتطوير للمنتجات المحلية وكذلك للمعلومات السوقية التي بدورها تساهم في تحسين الإنتاج والتسويق

دور الجمعيات التعاونية في تطوير الزراعة التعاقدية.

-الترويج للمتعاقدين المزارعين والتجار والشركات والمؤسسات المصدرة والمنتجة وشركات النقل وغيرها
-اعداد نماذج للمتعاقدين حتى يتسنى للجميع فهم ماله من حقوق وما عليه من واجبات
-تأطير المتعاقدين تجارياً وتشريعياً بالتعاون مع الجهات المعنية
-إيجاد مرجعية أو مختصين في مجال الزراعة والتسويق
-تأسس نظام مرجعي لتقييم سلوك وأداء المتعاقدين

*مهندس/ اقتصاد وتعاون زراعي

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 86 | السبت 14 جمادى الأولى 1446هـ | 16 نوفمبر 2024م

الزراعة التعاقدية أعمال تجارية زراعية تكاملية

د. يوسف المخرفي

تعد الزراعة التعاقدية نوعاً من الزراعة التكاملية بين طرفين، هما المزارع والمشتري، أو قد تكون بين ثلاثة أطراف، هم المزارع، والمنتج، والمشتري، أو الدولة كطرف ضامن، بالتالي تعرف بالزراعة المشتركة، وأحياناً يطلق عليها الأعمال التجارية الزراعية.

ويمكن تدوين ثلاثة مبررات هنا تؤكد على أهمية الزراعة التعاقدية: أولاها عدم قدرة المزارع المالك للمزرعة على تحمل ارتفاع تكاليف تشغيل المزرعة وهي تكاليف متعلقة بالميكنة الزراعية، والوقود والبذور والأسمدة والمبيدات والبيوت المحمية،ووسائل الري الحديث وغيرها، وثاني المبررات يتمثل في وجود طرف ضامن لشراء المنتجات الزراعية من المزارع، بحيث لا يكون عرضة للخسائر الفادحة، وكساد منتجاته، وثالث تلك المبررات يتمثل في نجاح سياسات التخصص في الإنتاج الزراعي، الذي يضمن توازناً سعرياً، وفي قوى السوق من عرض وطلب.

ويمكن هنا ذكر نوعين من عقود الزراعة التعاقدية هما عقود إدارة الإنتاج، وهو نوع يمكن المشتري من إدارة عملية الإنتاج برمتها شراكة مع المالك المزارع، وعقود توفير الموارد من قبيل توفير المشتري متطلبات تشغيل المزرعة من ميكنة زراعية ووقود وأسمدة ومبيدات.. الخ.

الجدير بالذكر أن هناك مخاوف سجلها النقد العلمي على الزراعة التعاقدية، و أول تلك المخاوف الخشية من تلاشي نمط مزارع العائلة التي قد تبتلعها شركات محلية كبرى، والأدهى لو كانت شركات خارجية، وثاني تلك المخاوف الخشية من سيطرة تلك الشركات الكبيرة على الإنتاج، واحتكارها للمنتجات الزراعية.

ويمكن هنا عرض تجربة دشنتها المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة، بداية الألفية الثالثة تعاقدياً مع المزارعين، ملاك المزارع بقاع جهران محافظة ذمار، والتي لم تكن عقوداً لإدارة الإنتاج، وإنما عقود لتوفير الموارد، حيث وفرت لهم البذور، والوقود والأسمدة والمبيدات لإنتاج القمح، وشراء منتجاتهم بشكل مضمون من قبل المؤسسة بسعر 10 آلاف للكيس، وكان سعراً مناسباً، حينها للمزارع وللمشتري، وبالتالي تم اعتبار تلك التجربة بداية ناجحة نأمل أن تستمر وتنمو وتتطور في قادم الأيام.

ونظراً لما يشهده الوطن من عدوان وحصار وكساد تجاري واقتصادي ناتج عن انقطاع المرتبات، بالتالي انعدمت حالة التكامل بين المرتبات والتجارة والأنشطة الزراعية، مما عرض مزارع العائلة؛ لأن تكون صالبة، وهو ما يؤكد أهمية العمل بنموذج الزراعة التعاقدية لمواجهة الظروف التي يمر بها الوطن والمزارع.

كما تتضح أهمية تنفيذ أنموذج الزراعة التعاقدية في صحاري الجوف، وسهل تهامة اللتان تعدان ذات مساحات زراعية شاسعة لا تستطيع استثمارهما وتنميتها سوى الزراعة التعاقدية مع المؤسسات، أو الشركات، أو المصانع الغذائية، أو التي تعتمد في موادها الخام على المنتجات الزراعية كالقطن مثلاً.

من هنا يتعين على وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية تبني استراتيجية وطنية لتفعيل العمل بآلية الزراعة التعاقدية، وهذا من شأنه تحقيق نهضة وتنمية زراعية ملموسة ومنقذة للاقتصاد الوطني.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

الزراعة التعاقدية إحدى آليات التسويق الزراعي

أيمن الرماح

الزراعة التعاقدية، هي إحدى آليات التسويق الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، حيث يتم إبرام عقد بين المُنتج والمشتري، يلتزم بموجبه المنتج بالتوريد للكميات وفقاً للشروط الموضحة في العقد من حيث الجودة، وبالسعر المتفق عليه، أو وفقاً لسعر الزمان والمكان، وغيرها من الشروط التي يتضمنها العقد، الملزم لجميع الأطراف.

ومن مميزات الزراعة التعاقدية حصول المزارع، أو المنتج على المدخلات والمستلزمات من قبل المشتري، أو الحصول على قسط مقدم من المبلغ يشتري بها مدخلات انتاج.

كما تعد الزراعة التعاقدية إحدى الآليات لتحقيق أهداف التنمية الزراعية، بكسرها حلقات الإحتكار داخل سلسلة التسويق، وتصحيح مسارها، وتقليل عدد الوسطاء بين المزارع والمستهلك، والذي يخفض السعر عند الشراء ويرفعه عند البيع من المستهلك.

وتبرز أهمية الزراعة التعاقدية في تشجيع المزارعين على زيادة المساحات الزراعية، وتحسين جودة المنتج، وتساهم في جذب المستثمرين الزراعيين، وتأمين فرص عمل جيدة، وزيادة دخل المزارعين، وتحسين معيشة المزارعين كما يساعد في عملية التعاون والتكامل والتواصل الزراعي بين أطراف العملية الزراعية بشكل روتيني من مزارعين ومشترين وجهات مشرفة.

إن الزراعة التعاقدية لو طبقت في اليمن بالشكل الصحيح ستعمل على إحداث نهضه زراعية شاملة ستحقق الاكتفاء الذاتي، وتقلل من الاستيراد، وتخرج من عباية سطوة الاستعمار الغذائي، ولن يتم ذلك إلا بخلق وعي مجتمعي، يحث على الاهتمام بالزراعة التعاقدية، وسن القوانين والتشريعات التي تحفظ الحقوق بين الأطراف والتعريف بأهميتها، عن طريق إقامة الندوات والورش، و الاجتماعات، والدورات التدريبية، وتسليط الضوء عليه عبر وسائل الإعلام المختلفة وتطبيقها على أرض الواقع، كذلك التنسيق بين رجال الأعمال والمزارعين ومختلف مؤسسات الدولة للتوجه نحو الزراعة، ودعم الإنتاج المحلي وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء، والتصدير إلى الخارج؛ كون المنتج اليمني من أفضل المنتجات الزراعية بين الدول.

الزراعة التعاقدية تعزيز الاقتصاد المجتمعي والأمن الغذائي في اليمن

فتحي الذاري

يعتمد الشعب اليمني على الزراعة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وتسهم بشكل كبير في تشغيل الأيادي العاملة، وتحسين الظروف المعيشية.

وبرز دور الزراعة خلال سنوات العدوان والحصار، حيث صمد القطاع الزراعي، وساهم في دعم الاقتصاد الوطني، وبقي هو القطاع الوحيد الذي يدعم الاقتصاد ويعتمد عليه المواطن والدولة.

وخلال هذه السنوات زادت كميات الإنتاج الزراعي، مقابل ضعف القوة الشرائية للموطن، وتكدست الأسواق بالمنتجات وتكبد معها المزارع، وعندها كان لزاماً على الدولة البحث عن آليات لتنظيم التسويق، وإنقاذ المزارع من الخسائر، فكان الحل الوحيد هو الزراعة التعاقدية كحل واعد لتطوير الإنتاج المحلي، وتلبية احتياجات المستهلكين، وتعزيز الأمن الغذائي، ومفهومها وأهميتُها، حيث تشير الزراعة التعاقدية إلى نظام يعمل بموجب عقود بين المزارعين والمستثمرين أو الشركات، حيث يتم تحديد الشروط والبنود مسبقاً، فيما يتعلق بالإنتاج والتسويق والأسعار.. هذا النظام يمكن أن يوفر للمزارعين ضمانات تسويقية، مما يدعم استقرار دخلهم، ويعزز من قدرتهم على الاستمرار في الزراعة. وتسهم الزراعة التعاقدية في زيادة الإنتاج المحلي من خلال تأمين أسواق مُحددة يتم تحفيز المزارعين على تحسين جودة الإنتاج وزيادة الكميات المزروعة.

كما أن الشركات تقدم دعماً للمزارعين من خلال توفير المدخلات الزراعية الحديثة و التدريب، والإرشادات الزراعية، والذي يسهم في رفع كفاءة الإنتاج، ويعزز من الفوائد الاقتصادية، كما أن الزراعة التعاقدية تسهم في تلبية احتياجات المستهلكين من خلال تزويد السوق بمنتجات محلية وفقاً لطلبات وأذواق المستهلكين وبجودة عالية وبأسعار معقولة.

بالإضافة لدورها في تقليل الاعتماد على استيراد المواد الغذائية، مما يعزز من توفر المنتجات الطازجة المحلية، ويخفض أسعارها، وتلبية الأمن الغذائي، والذي يعتبر من التحديات الكبرى التي تواجه اليمن.

إن التوجه نحو الزراعة التعاقدية سيكون له دور كبير في تنمية ودعم واستدامه القطاع الزراعي.

الزراعة التعاقدية.. خطوة نحو التنمية الزراعية المستدامة

م/عبد السلام ظافر

في ظل التوجه الجاد من قبل القيادة الثورية والسياسية للنهوض بالقطاع الزراعي، وما بتنا نشهده ونلمسه من تحرك من قبل قيادة الجبهة الزراعية لتنفيذ موجهات قائد الثورة، ومنها تحسين آليات التسويق وتنظيمه، ودعم المنتج المحلي، وتحسين جودة المنتج توجهت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية نحو تفعيل الزراعة التعاقدية، كنظام تسويقي حديث.

تعد الزراعة التعاقدية خطوة مهمة يستفيد منها المزارع وصاحب الأرض، لما يحصل عليه من العائد المالي، ووجود الجهة التي تسوق له عبر الجمعيات الزراعية، وتعد المناطق الجبلية من ضمن المناطق التي يصلح فيها الزراعة التعاقدية والبينية ليست محصورة على تهامة فقط.

وتعد الزراعة التعاقدية خطوة مهمة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي، وخاصة في ظل ما يعاني بلدنا من عدوان أمريكي وبريطاني اسرائيلي.

إن الزراعة التعاقدية هي أحد أشكال التكامل الرأسي، حيث يلتزم المزارع بصورة تعاقدية بتوريد كمية ونوع معين من المنتج، لمؤسسة أو شركة معينة سواء تسويقية، أو تصنيعية، بحيث يوفر المشتري بعض المدخلات والمستلزمات الإنتاجية، والاستشارات الفنية، (تخصم تكلفة المدخلات من إيرادات المزارع بمجرد بيع المنتج إلى المشتري).

ويمكن القول إن الزراعة التعاقدية لم تسفر حتى الآن عن تحسن كبير في سبل المعيشة لصغار المزارعين في البلدان النامية لأن المشترين يفضلون بصفة عامة التعامل مع منتجين على نطاق واسع، ليكونوا أفضل في تلبية المتطلبات الصارمة للجودة.

ويجب على وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية توفير كافة المتطلبات للمزارعين من مبيدات وإرشاد زراعي في كل أقسام ومجالات الزراعة سواءً تعاقدية أومائية أو بينية أو منزلية أو حقلية مدرسية.

ويجب على الجهات المعنية في وزارة الزراعة وكذلك في الإرشاد والتربية والتعليم القيام بدورهم في توعية المجتمع ونشر الوعي بأهمية الزراعة كافة والتعاقدية خاصة.

فضل فارس

أهمية الزراعة التعاقدية في تنمية القطاع الزراعي

يكتسب المنتج المحلي أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية، وتقليل نسبة البطالة، وتخفيض فاتورة الاستيراد، ومنها المنتجات الزراعية، بشقيها النباتي والحيواني، والتي تنتج اليمن كميات كبيرة جداً، بجودة عالية، وعلى مدار العام، وتسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وما تحتاجه هذه المنتجات هو التسويق، والتصدير، والتوزيع في الأسواق الداخلية والخارجية، والاهتمام بالصناعات التحويلية، وهذا ما دعا إليه السيد القائد في عدة محاضرات وخطابات.

وترجمة لهذه الموجهات في الاهتمام بالمنتج المحلي والسعي نحو الاكتفاء الذاتي والنهوض بالاقتصاد الوطني، تأتي الزراعة التعاقدية كأحد الحلول، والتي تعد نظاماً تسويقياً حديثاً يجمع ما بين المزارع والمشتري مباشرة دون الحاجة إلى وسطاء، وهذا سيحقق قفزة نوعية في تفعيل التسويق الزراعي، وتحسين جودة المنتج، والفائدة للمزارع والمستهلك والتاجر في نفس الوقت.

كما سيتم بناء شراكة وطنية مع المستثمرين في القطاع الخاص، والجمعيات التعاونية والمنتجين على حد سواء من خلال إبرام عقود استثمارية زراعية ضمن مشروع "الزراعة التعاقدية " لبناء هذا القطاع.

ويمضي القطاع الزراعي اليوم بخطى ثابتة نحو النهوض والاستدامة، حيث بدأ في تنفيذ برنامج سلاسل القيمة للمنتجات المحلية، وكيفية العمل على تحسين الجودة، وتخفيض الكلفة، واليوم تبدأ بمرحلة جديدة في تنفيذ مشروع الزراعة التعاقدية بآلية جديدة ومدروسة، والتي من خلالها تزدهر الزراعة وتنهض.

وهناك تجارب واقعية لبلدان كثيرة اعتمدت على هذا المشروع، وحققت نجاحات باهرة في تطوير وتنمية منتجاتها الزراعية، وتنمية صادراتها، وتخفيض فاتورة الاستيراد من الخارج.

إن أهمية الزراعة التعاقدية تكمن في ضمان تسويق المنتج الزراعي بعدالة، دون ظلم لأي طرف سواء المزارع أو التاجر، حيث يضمن الأول بيع منتجه والحصول على مدخلات انتاج في وقتها، بينما يضمن الطرف الثاني الحصول على منتج ذات جودة عالية، ومطابق للمواصفات المتفق عليها، تلبي رغبات المستهلك.

ولضمان نجاح الزراعة التعاقدية يأتي دور الجمعيات التعاونية الزراعية كضامن وعامل ربط بين المنتج والتاجر.

إن نجاح الزراعة التعاقدية يعد هدفاً من أهداف الثورة الزراعية للنهوض بالإنتاج الزراعي، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي للبلد.

الغشاش وتلوث خليج عدن.. مخاطر تتجمع في قلب الميناء

عبد الفتاح العوذلي

يُعد خليج عدن من أهم الممرات البحرية في العالم، حيث يشكل حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، والعناية بهذا الخليج واجب وطني، وأخلاقي وبيئي يقع على عاتق جميع المعنيين في حفظ البيئة البحرية، إلا أن ما يحدث اليوم في مجرى الأحداث يعكس صورة مغايرة لما يجب أن تكون عليه الأمور.

لقد لوحظ في الآونة الأخيرة تزايد كميات الأوساخ والنفايات، التي تتجمع في مناطق محددة داخل الميناء، مما تسبب في تلوث بيئي خطير.

نقصد هنا ما يُعرف بـ"الغشاش"، والذي أصبح بمثابة مكاناً لتجمع النفايات، حيث تتراكم فيه كل ما يمكن أن يؤثر سلباً على النظام البيئي المحلي.

تؤدي نفايات الميناء، من زيوت وأسمدة ومواد كيميائية، إلى تدهور الحياة البحرية، فبجانب أنها تُضر بالكائنات البحرية، فإنها تؤثر أيضاً على المجتمعات المحلية التي تعتمد على البحر في معيشتها وتغذيتها.

إن تلوث المياه يؤدي إلى تراجع الثروة السمكية ويعرضها للخطر، مما يزيد من معاناة الصيادين وعائلاتهم.

علينا أن نتذكر أن خليج عدن ليس مجرد مساحة مائية، بل هو دلالة على هوية وثقافة شعب كانت وما زالت ترتبط بهذا البحر العظيم، لذلك يجب أن نتكاتف جميعاً، من مؤسسات حكومية ومنظمات معنية لنشر الوعي، ووضع الخطط الاستراتيجية لحماية هذا المرفق الحيوي.

إن مكافحة التلوث في خليج عدن تتطلب التعاون بين جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة المحلية والمجتمعات المدنية.

وختامًا، أوجه دعوة إلى جميع المعنيين بجدية من أجل مواجهة هذه المشكلة الملحة، والعمل على إنقاذ خليج عدن من مظاهر التلوث الخطيرة التي تهدد وجوده.. فلنحافظ على جمال وسلامة بحرنا، ولنجعل من خليج عدن نموذجاً يُحتذى به في الحفاظ على البيئة البحرية.

الصيد الزائد للأسماك وأثره على الاقتصاد الوطني

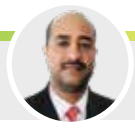

م. عبد السلام يحيى

يُعد الصيد الزائد للأسماك من التحديات البيئية والاقتصادية الهامة التي تواجه العديد من البلدان، حيث يمثل خطراً كبيراً على استدامة موارد الأسماك ويؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني.

وهذا التأثير عائد لعدة أسباب، من أبرزها:

١. الطلب المتزايد:

زيادة الطلب على الأسماك نتيجة للنمو السكاني، وتغيرات في الأذواق الاستهلاكية تدفع الصيادين إلى زيادة كميات الصيد دون مراعاة الحد الأمثل.

٢. عدم التنظيم:

غياب سياسات وقوانين تنظيمية فعالة تضع حدوداً لعمليات الصيد، وتحمي الموارد السمكية من الاستنزاف.

أثر الصيد الزائد على الاقتصاد الوطني:

١. تراجع الموارد السمكية:

الصيد الزائد يؤدي إلى نقص في الموارد السمكية، مما يؤثر على قدرة القطاع على تلبية الطلب المحلي والتصديري.

٢. فقدان فرص العمل:

تقليل حجم الصيد يعني تقليل عدد الصيادين والعمال المرتبطين بصناعة الصيد، مما يؤدي إلى فقدان فرص العمل وزيادة معدلات البطالة.

٣. تأثير على الصادرات والاقتصاد السياحي:

تناقص الموارد السمكية يؤثر على صادرات الأسماك، ويقلل من جاذبية الوجهات الساحلية كوجهة سياحية.

الحلول الممكنة:

١. تنظيم عمليات الصيد:

ضرورة وضع سياسات وقوانين تنظيمية تحد من الصيد الزائد، وتحمي الموارد السمكية.

٢. تعزيز الزراعة البحرية:

استثمار في تطوير الزراعة البحرية، وتربية الأسماك لتوفير مصدر بديل ومستدام للأسماك البرية.

٣. التوعية والتثقيف:

ضرورة توعية الصيادين والمجتمع بأهمية الحفاظ على الموارد السمكية واتباع ممارسات صيد مستدامة.

إن الصيد الزائد للأسماك يمثل تهديداً حقيقياً على استدامة الموارد السمكية، واقتصاد الدولة من خلال تبني سياسات تنظيمية فعالة، وتعزيز الوعي بأهمية المحافظة على الموارد السمكية، حيث يمكننا حماية هذا المورد الحيوي، وضمان استمرارية توفير الأسماك بشكل مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية.

يحيى دويله

دور الجمعيات في التسويق السمكي

الجمعيات التعاونية السمكية تعتبر من العناصر الرئيسة التي تساهم في تعزيز قطاع الثروة السمكية لما لها من دور في تنظيم وتحسين الإنتاج السمكي المحلي وتسويقه الذي يدعم الاقتصاد الوطني.

ومن أهم أدورها هو دعم الصيادين المحليين، وتزويدهم بالأدوات اللازمة لزيادة إنتاجيتهم، وجودة صيدهم، وتوفير المعدات والأدوات بأسعار معقولة، وتقديم خدمات صيانة القوارب والإرشادات التوعوية المتعلقة بأساليب الصيد المستدامة، وتحسين عمليات التسويق السمكي، حيث تقوم بدور الوسيط بين الصياد والمستهلك، مما يسهم في تقليل حلقات التسويق التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وجمع المنتجات السمكية من الأعضاء، ومن ثم توزيعها بشكل منظم للأسواق المحلية، بالإضافة إلى توفير نقاط بيع مباشرة للمستهلكين، وتطوير الصناعات التحويلية مثل صناعة الأسماك المجففة المملحة، والمعلبة والتي تساعد على تقليل الفاقد من الأسماك، وتزيد من قيمتها الاقتصادية.

بالإضافة إلى دورها الفعال في تعزيز الوعي لمجتمع الصيادين من خلال توفر برامج تدريبية وإرشادية حول طرق الصيد المستدامة والمحافظة على البيئة البحرية وتنظيم ورش عمل لتدريب الصيادين وأسرهم على مهارات التسويق، وإدارة الأعمال الصغيرة مما يسهم في تحسين دخل الصيادين وتعزيز دورهم في الاقتصاد المحلي.

إن تحسين إنتاج وتسويق الأسماك محلياً وزيادة الكفاءة الإنتاجية يسهم بشكل مباشر في تخفيض الاعتماد على استيراد الأسماك، فاستهلاك السوق المحلي للمنتجات المحلية بجودة عالية وأسعار تنافسية يقلل من الطلب على المنتجات المستوردة، وهذا يؤدي إلى تخفيض فاتورة الاستيراد وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية

إن الجمعيات التعاونية تلعب دوراً أساسياً في تعزيز قطاع الثروة السمكية، وزيادة الإنتاج المحلي من خلال دعم الصيادين وتطوير صناعات تحويلية وتفعيل عمليات التسويق المحلي.. هذا الدور لا يساهم فقط في تحسين مستوى معيشة العاملين في هذا القطاع، بل يشمل التأثير المباشر على الاقتصاد الوطني، حيث يقلل من الاستيراد ويعزز من تنمية الاقتصاد الوطني.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 86 | السبت 14 جمادى الأولى 1446هـ | 16 نوفمبر 2024م

معاملات الحصاد وما بعد الحصاد لمحصول البرتقال

إعداد: د. ناصر عريج

علامات الجودة للبرتقال

•كثافة اللون وانتظامه.
•التماثل في الشكل والحجم والنكهة.
•تكون القشرة ذات ملمس ناعم.
•خلو الثمار من الامراض والتعفن والاضرار الميكانيكية (الخدش والكدمات والرضوض).
•خلو الثمار من تشوهات القشرة وفقد اللون.
•خلو الثمار من ضرر البرودة أو التجميد والتلف الذي تسببه الحشرات.

علامات النضج

من اهم علامات ومؤشرات النضج لثمار الموالح الآتي: -
•وصول نسبة المواد الصلبة الذائبة الى الحموضة حوالي 8% أو أكثر.
•يشغل اللون البرتقالي المصفر ما لا يقل عن 25% عن سطح الثمرة.
•يجب ألا تقل نسبة العصير عن 50% من محتوى الثمرة.

الجمع

•يجب ان تنظم عملية جمع الثمار في البستان فتجمع اولاً المحمولة على الافرع السفلى للاشجار ثم تلك التي على الافرع العليا.
•يجب ان تجمع الثمار في اوقات النهار مع تفادي الجمع وقت تساقط الندى اوبعد الري او بعد الامطار.

القطف

•يتم القطف من قبل عمال متدربين على مهارات القطف ومعرفة علامات النضج للثمار.
•ثمار البرتقال من الثمار التي لا تنضج بعد الحصاد وبالتالي يجب أن تجمع عند بلوغها قمة صفاتها الأكلية.
•يجب ان تتم عملية القطف بواسطة مقصات.
•يجب على عمال القطف لبس كفوف قماشية .
•يتم الحصاد يدوياً وقد تستخدم السلالم المتحركة أو المزدوجة ومنصات قطف الثمار.
•يراعى ترك عنق صغير من حامل الثمرة.
•يجب تجنب نزع الثمار من الافرع باليد حتى لاتتمزق القشرة او تنتزع الكبسولة.

نقل الثمار الى بيوت التعبئة: •تنقل الثمار بعد تعبئتها بعبوات الحقل (سلال أو صناديق خشبية) الى بيوت التعبئة لإجراء الاعداد والتجهيز للتسويق المحلي او التصدير.

غسيل الثمار

•يتم الغسيل لثمار البرتقال في أحواض الغسيل بالماء البارد بالتخلص من درجة حرارة الحقل.
•يتم تهذيب الثمار وإزالة الأعناق الكبيرة أو الأوراق الملتصقة بأعناق الثمار.

التجفيف

•تجفف الثمار تحت مراوح دفع الهواء او بوضعها في سلال شبكية بلاستيكية تسمح بمرور الهواء من جميع الجوانب.

الفرز

•يتم استبعاد الثمار المجروحة والمشوهة والمريضة والثمار الصغيرة والغير مقبولة للتصدير والغير مكتملة التلون.

التدريج

•تدرج الثمار بحسب الأحجام وبحسب التماثل في الشكل واللون والنكهة الى ثلاثة درجات: ممتازة، درجة اولى، درجة ثانية.

التغليف

•تغلف الثمار المعدة للتصدير الى الأسواق الخارجية بأوراق شمعية خفيفة لعزل الثمار من الاحتكاك مع بعضها في العبوات واعطائها المظهر الجذاب.

التعبئة للسواق المحلية

•تعبأ ثمار البرتقال في عبوات بلاستيكية ذات وزن 20 كجم.
•عدم التعبئة الزائدة عن ثلثي السلة (مسح السلة).
•يجب ان تكون الثمار في اسفل السلة مثل الثمار في اعلاء السلة.

التعبئة للسواق الخارجية (التصدير)

•تعبأ ثمار البرتقال اما في عبوات من الكرتون ذات النوعية المزدوجة بوزن 10 كجم.
•يجب ان تكون العبوات المخصصة للتصدير ذات مظهر جذاب يقبل على شرائه ا لمستهلك .
•يتم تبطين العبوات الكرتونية بأكياس من البولي أثلين او البولي استرين للحفاظ على مستوى الرطوبة والحد من فقد الماء في الثمار كما تعمل هذه الطريقة على منع انتشار او الإصابة بالكائنات الحية الدقيقة.
•يمكن استخدام اللواصق الحاملة للعلامة التجارية المميزة للشركة المصدرة على الثمار نفسها بحيث تكون المادة اللاصقة من النوع المسموح به.
•كما يراعى كتابة البيانات الايضاحية على العبوات (اسم المنتج-الصنف-الدرجة-الوزن الصافي-المنشأ-تاريخ الإنتاج).

الظروف المثلى للتخزين والشحن

•درجة الحرارة المثلى للتخزين والشحن تتراوح من8-3 درجة مئوية ورطوبة نسبية من -90 95 % لفترة تخزين تصل الى 8 أسابيع.

أمراض الكلوستريديا المتعددة في الاغنام 1-1

د. محمد الضوراني

تعتبر امراض الكلوستريديا من الأمراض الخطيرة، والتي تحدث موتا مفاجئا مما يؤدى الى خسائر فادحة بين قطعان الاغنام خاصة في الاعمار من ستة اشهر وحتى عامين ومن هذه الامراض :

التسمم المعوي (Enterotoxaemia)

يعتبر مرض التسمم المعوي من الأمراض البكتيرية الهامة و الخطيرة التي تصيب الأغنام والماعز والماشية, وتؤدي الإصابة به إلي حدوث خسائر اقتصادية كبيرة، وعادة ما يأخذ المرض الصورة الحادة أو فوق الحادة.

والبكتيريا المسببة للتسمم المعوى هى كلوستيريديم بيرفرنجس (Clostridium perfringens) وهي نوع من البكتيريا اللاهوائية موجبة صبغة جرام تقوم تلك البكتيريا بإنتاج الأبواغ وتحيط نفسها بمحفظة سميكة تقيها من الإفرازات المعدية والمعوية داخل الجسم. يوجد هناك خمسة أنواع أو أنماط مصلية من المطثيات هي الأنواع (أ, ب ,ج ,د ,هـ) (A,B,C,D,E). يقوم هذا النوع من البكتيريا بإفراز أنواع خطيرة من السموم البكتيرية التي تلعب الدور الرئيسي في حدوث الحالات السريرية للمرض.. ويعتقد أن النمط المصلي (أ) (Type A) هو المسبب الأكثر شيوعاً للتسمم المعوي في الكثير

من أنواع الحيوانات وبالأخص في الأبقار والأغنام والماعز .
و غالباً تحدث الأعراض فجأة و يتميز المرض بحدوث حمى مع حدوث إسهال مائي شديد وقد يكون مدمم, ونفوق الحيوان خلال فترة وجيزة وفقد في الشهية ويتوقف الحيوان عن تناول الغذاء ويميل إلى الرقاد على الأرض.

حدوث آلام حادة في البطن، وفي الكثير من الحالات ينفق الحيوان بشكل مفاجئ دون ظهور أعراض سريريه واضحة.

ـ دوسنتاريا الحملان

هو مرض حاد ومميت يصيب الحملان حديثة الولادة من عمر يوم وحتى أسبوعين خاصه تلك التي تغذت علي كمية كبيرة من السرسوب ويسببه ميكروب كلوستيريديم بيرفرنجس ب (Cl. Perfringens type B) الذى يوجد عادة في التربة والرمال والأتربة علي هيئة حويصلات شديدة المقاومة ويصل الي أمعاء الحملان ويتكاثر ويفرز سموما تؤدى إلى الموت بعد امتصاصها .

الاعراض:

-اسهال مدمم
-ضعف عام.
-تصلب المفاصل.
-تعذر الرضاعة وتقوس الظهر مع ضمور البطن
– نفوق مفاجئ.

ونظرا لسرعة تأثير المرض قلما يجدى العلاج.

طرق التحكم و الوقاية من المرض :

- يجب مراعاة النظافة التامة والجفاف والبعد عن تيارات الهواء مع توفر ضوء الشمس الكافي -2يجب تحصين الأمهات العشار بجرعتين من اللقاح قبل الولادةب 5 اسابيع ويكرر بعد اسبوعين
-3اعطاء الحملان المولودة لامهات سبق تحصينها لبن السرسوب بكمية مناسبة بعد الولادة مباشرة حتي تكتسب مناعة ضد المرض – يتم تحصين الحملان بعد 3 اشهر باللقاح بجرعتين متتاليتين بينهما 15 يوما

لجين في تربية الدجاج البلدي بأمانة العاصمة

من رحم الصعوبات يولد الإبداع

اليمن الزراعية - دنيا أحمد

في ظل الظروف الصعبة والمعوقات التي تواجه تربية الثروة الحيوانية في المدن، حيث تندر المساحات الخضراء ويزداد التلوث، نجحت لجين، خريجة كلية الزراعة بجامعة صنعاء قسم الإنتاج الحيواني، في تحدي كل هذه الصعوبات، بشغفها وحبها لهذا المجال.

استطاعت لجين تحويل التحديات إلى فرص، محققة حلماً كبيراً في تربية الثروة الحيوانية، ومتبعة شغفها رغم كل العقبات.

بدأت لجين مسيرتها في مجال تربية الحيوانات، وسط بيئة حضرية تفتقر إلى المراعي والأماكن المناسبة للرعي، رغم ذلك، قررت لجين الاستمرار في التعلم وحصلت على درجة الماجستير في تحسين سلالة الدجاج البلدي، فاختارت سقف منزل عائلتها في المدينة كمكان لبداية مشروعها، متجاوزة قيود المدينة وقلة الموارد المتاحة.

لم تكن رحلة لجين سهلة، فقد واجهت مشكلة غلاء الأعلاف والحبوب، التي تعد أساس تغذية الدواجن، ومع ذلك، لم تستسلم، بل بحثت عن مصادر أرخص، واستخدمت التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج.

لجأت إلى تقنية الضوء لتحفيز العصب البصري لدى الدواجن، مما يسهم في تحفيز إنتاج البويضات وسرعة التكاثر.

انطلقت لجين في مواجهة التحديات وأظهرت إبداعًا في إعداد العلف الخاص بالدواجن بنفسها، إذ قامت بتركيب خليط يحتوي على فيتامينات، حبوب، ونخالة، مع إضافة الثوم والليمون إلى مياه شرب الدواجن، مما ساعد في تعزيز مناعتها وحمايتها من الأمراض التي تهدد صحتها.

لم تقتصر إنجازات لجين على مشروعها الخاص فقط، بل سعت لتوعية النساء في المناطق الريفية مثل صعدة وبني مطر بأهمية تربية الحيوانات واستخدام الأساليب الحديثة في ذلك.

قدمت دورات تدريبية للنساء، بهدف تحسين الإنتاج الحيواني وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

أصبحت لجين اليوم واحدة من النماذج الناجحة في المجتمع اليمني، حيث جمعت بين الدراسة والعمل والمساهمة في التوعية المجتمعية، كما كرست حياتها من أجل حبها للزراعة، وسعت لزيادة الإنتاج وتطوير قطاع الثروة الحيوانية، مما يجعلها مثالاً يُحتذى به في مواجهة التحديات وتحقيق النجاح.

ومن خلال إصرارها وجهودها المستمرة، تمكنت لجين من بناء مشروع ناجح في بيئة غير ملائمة، وأثبتت أن النجاح ممكن عندما يترافق الطموح مع العمل الجاد والإبداع.

وتعد لجين اليوم واحدة من أصحاب المشاريع المؤثرة، التي تسهم في تحسين حياة الأفراد والمجتمع على حد سواء.

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلم	من		إلى		إسم المنزلة	تدخل من يوم	تخرج منها في يوم
13	عشاء الثور	13	نوفمبر	25	نوفمبر	الإكليل	9 نوفمبر	21 نوفمبر

يقول علي ولد زايد:

اصبر يا قلبي لو ما يجيك الصراب

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

كثيرٌ من الأشياء التي يستوردونها من الخارج يمكن إنتاجها في الداخل، وبالذات ما كان يتعلق منها بالغذاء، والكساء، والمتطلبات الضرورية، هي أشياء يمكن إنتاجها في البلد، لكن تحتاج إلى تعاون، تعاون من التجار، وأيضاً من المواطنين، يمكن للمواطنين أن ينشئوا جمعيات تعاونية، وشركات استثمارية، لكن على أساس صحيح، وبنظام صحيح.

السيد/ عبدالملك الحوثي

السبت 14 جمادى الأولى 1446هـ | 16 نوفمبر 2024م اسبوعية | 12 صفحة | العدد 86

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

بريد المزارعين

اجاب على السؤال الدكتور أحمد عبدالله بشر استاذ أمراض النبات المساعد بكلية الزراعة جامعة صنعاء

■ سؤال من المزارع بشير قائد هزاع الحُسيني محافظة /تعز ارسل صورة لإحدى اشجار البن ويسأل عن أسباب الاصفرار الظاهر في الصورة ويقول بأن عمرها حوالي3سنوات تقريباً؟وماهي طرق الوقاية والمكافحة؟

اسباب الاصفرار في النباتات عديدة ولكن يظهر من الصورة أن النباتات يظهر عليها اعرض اصفرار ناتجة عن نقص عنصر الازوت (N) لأن عنصر

الازوت يدخل ضمن مكونات الاحماض الامينية والمواد البروتينية، كما يدخل في تركيب الكلوروفيل، ولهذا يؤدي إلى تحول لون الأوراق إلى اللون الاصفر وقلة سرعة نمو النباتات، وتقزمها و جفاف الأوراق السفلى، وتقل الثمار كما يقل تفرع الجذور ويمكن المقاومة والوقاية كما يلي:

١- إضافة الاسمدة الازوتية سريعة الذوبان إلى التربة، أو الرش على النبات ويفضل الرش على النباتات بإستخدام أي سماد سائل ورقي يحتوي على عنصر الازوت مثل

كاري اوالقبس أو أى بديل متوفر في السوق ويستخدم بمقدار ٢مل لكل لتر ماء (نصف علبة صلصة صغيرة لكل دبة عشرين لتر) ويرش على النباتات كل اسبوع حتى تختفي الاعراض.

٢- اضافة اسمدة عضوية(دبل) .

٣- الاهتمام بتنظيم الري.

٤- الاهتمام بالتقليم الجيد.

٥- التقيد بالمسافات بين النباتات بحسب الصنف ٢×٢ م

٦- الحرث الجيد والتخلص من الحشائش من جانب النباتات.

كما احب أن اوضح أن النباتات تحتاج إلى عدة عناصر لكي تنمو نمواً قوياً وتحصل عليها من الماء والهواء ومن مكونات التربة او بعد اضافتها إلى التربه في صورة اسمدة او عن طريق المجموع الخضري بعد رشه بمحاليل سائلةومنها.

١- عناصر ابتدائية وهي الازوت والفسفور والبوتاسيوم ويحتاجها النبات بكميات كبيرة وتضاف عادة بصورة اسمدة.

٢- عناصر ثانوية وهى الكالسيوم والمغنسيوم والكبر يت ويحتاجها النبات بكميات تقل عن العناصر الابتدائية.

٣- عناصر نادرة وهى البورون والمنجنيز والزنك والحديد والنحاس والموليبدينم والكلور ويحتاجها النبات بكميات ضئيلة..

تنويه الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 782 222 198

إعلان

للتجار الراغبين في الزراعة التعاقدية

تحت شعار إحلال المنتج المحلي بديلاً عن المستورد مسؤولية الجميع

تنفيذاً لتوجيهات وزير الزراعة والثروة السمكية الموارد المائية في تنظيم الاستيراد وإحلال المنتجات المحلية بديلاً عن المستوردة .

تعلن الإدارة العامة للتسويق -إدارة الزراعة التعاقدية للأخوه المستوردين والمصنعين والمصدرين وتجار الجملة عن البدء في تنفيذ برنامج الزراعة التعاقدية للمنتجات الزراعية وخاماتها للصناعات التحويلية في المرحلة الأولى للمنتجات التالية:

م	المنتج	م	المنتج	م	المنتج	م	المنتج
1	ذره شامية	5	فول	9	المانجو	13	الكركم
2	فاصولياء	6	الحلبه	10	السمسم	14	اللوز
3	عتر	7	الليمون	11	فول سوداني	15	الثوم
4	عدس	8	التمور	12	الزنجبيل	16	الكمون
						17	التمر الهندي

عليهم التوجه للإدارة العامة للتسويق - إدارة الزراعة التعاقدية

العنوان (شارع الميثاق جنب وزارة التخطيط سابقاً).. لتقديم طلباتهم في شراء المنتج الزراعي وخامات الزراعة للصناعات التحويلية لغرض إبرام العقود للزراعة التعاقدية مع المنتجين عبر الجمعيات الزراعية.

علماً بأنه سيتم الإعلان للمرحلة الثانية للمنتجات الأخرى لاحقاً.

للاستفسار يرجى التواصل على الرقم التالي: 782800888

معاً لتحقيق الإكتفاء الذاتي

الإعلام الزراعي والسمكي

موجهات حكيمة

الدكتور : رضوان الرباعي *

تنظيم الاستيراد واحلال المنتج المحلي بديلا عن المستورد

تظل فاتورة الاستيراد والعمل على تخفيضها من الأولويات لدى حكومة التغيير والبناء، والتي تسعى من خلالها إلى احلال المنتج المحلي بديل عن المنتج المستورد، وهذا يأتي تنفيذا لموجهات السيد القائد عبدالملك الحوثي- يحفظه الله ويرعاه- الذي يحث دائما على تخفيض فاتورة الاستيراد،وتوطين المنتج المحلي بديلاً عن المنتج الخارجي، وكذلك تنظيم التسويق وتحسين جودة المنتج. فكان الخيار الاستراتيجي لتنفيذ ذلك هو التوجه نحو تفعيل الزراعة التعاقدية.

والتي تعد نظاماً تسويقياً حديثاً، يقوم على أساس عقد اتفاق بين المزارع والتاجر لتوريد منتج زراعي معين بسعر محدد مسبقاً، وفق مواصفات محددة.

وتمتاز الزراعة التعاقدية أنها تعمل على تحسين جودة المنتج، وزيادة كميات الإنتاج، وتخفيض التكاليف، وتحديد نوعية المنتج الزراعي، وتحسين مستويات دخل المزارع، وتشجيع الاستثمار الزراعي والصناعي وتوفير مواد خام بجودة عالية، وزيادة الصادرات الزراعية.

ونظرا لهذه الميزات وغيرها، فإن الزراعة التعاقدية ستعمل على حل مشاكل التسويق الزراعي، والذي يتسبب في تكبيد المزارعين خسائر كبيرة،وزيادة الفاقد الذي يُنَتّج خلال عمليات التسويق الزراعي.

كما أن الزراعة التعاقدية ستسهم في توفير مدخلات ومستلزمات الإنتاج بكفاءة عالية وإيجاد ارشاد زراعي فعال،وهما من أهم متطلبات نجاح العملية الزراعية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية الزراعية مثل وسائل الري، بالإضافة إلى تحديد نوعية المحاصيل المطلوب زراعتها واحتياجات السوق المحلي،والسوق الخارجي،وماهو مطلوب للتصنيع الغذائي.

ولاتقتصر اهمية وفوائد الزراعة التعاقدية عند هذا الحد؛ بل إنها ستعمل على تخفيض فاتورة الاستيراد من خلال استبدال المنتجات الزراعية المستوردة بمنتجات محلية، وكذلك الصناعات الغذائية المرتبطة بمواد خام زراعية بحيث يتم توطين هذه الصناعات محلياً.

كل ذلك يحتاج إلى جمعيات تعاونية زراعية فعالة لتقوم بدور الوسيط والضامن للتاجر والمزارع، بحيث تعمل على التشبيك بين الطرفين من خلال منسق الزراعة التعاقدية في الجمعيات، ومنسقي المجموعات الإنتاجية على مستوى العزل والقرى.

ولنجاح تنفيذ الزراعة التعاقدية يتطلب خلق وعي باهميتها، وفوائدها التي ستعود على المزارعين، والتجار، وكذلك المنتج الزراعي والاقتصاد الوطني بشكل عام..وتعاون التجار والجمعيات، وبقية الجهات الحكومية.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية